



Cofinancé par
l'Union Européenne

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

MC²CM



Diputació
Barcelona

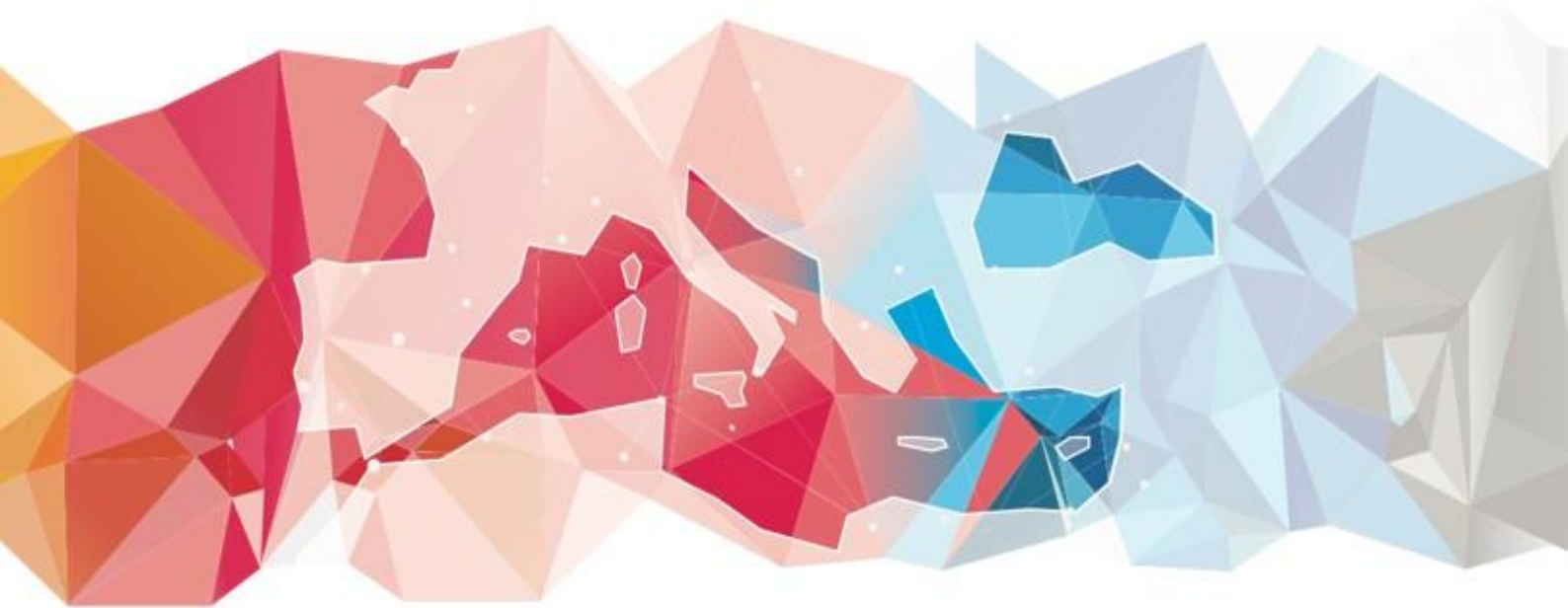


مشروع تعزيز قدرات البلديات اللبنانية في مجال الإدارة المحلية للهجرة

اشترك في تمويل هذا المشروع كلٌّ من
الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من خلال مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة (MC2CM)
ومجلس مقاطعة برشلونة

يُنَفَّذ هذا المشروع من قبل
جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية
بالشراكة مع مجلس مقاطعة برشلونة

خارطة طريق



الفهرس

3.....	تمهيد.....
3.....	السياق.....
7.....	التحديات التي تطرحها الهجرة على المستوى المحلي.....
7.....	الالتباس في تعريف المصطلحات.....
8.....	غياب الإطار التشريعي الوطني.....
9.....	دور البلديات اللبنانية.....
9.....	احتياجات البلديات اللبنانية.....
10.....	التواصل والتنسيق مع الجهات المحلية والوطنية والدولية.....
11.....	إعداد خطة العمل وصياغة التوصيات.....

تمهيد

تنفّذ جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية، بالشراكة مع مجلس مقاطعة برشلونة، مشروع تعزيز قدرات البلديات اللبنانية في مجال الإدارة المحلية للهجرة، وهو مشروع يشترك في تمويله كل من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من خلال مشروع "الهجرة بين المدن المتوسطة (MC2CM)"، ومجلس مقاطعة برشلونة.

ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة 18 بلدية لبنانية مختارة على بلورة تفاهم مشترك مع الجهات المحلية والمؤسسات الوطنية المعنية بالهجرة، من أجل التوصل إلى إدارة أفضل للهجرة على الصعيد المحلي.

وقد أفضى تبادل الآراء مع المؤسسات البلدية والمؤسسات الوطنية المعنية بالهجرة إلى إعداد خارطة طريق هدفها تحسين الإدارة المحلية للهجرة، من خلال تجهيز البلديات بالأدوات وأساليب العمل الملائمة وإبراز دورها أمام المؤسسات الوطنية والدولية بغية استقطاب الدعم اللازم للمشاريع التي تبادر إليها.

تحقيقاً لهذا الغرض، وعلى ضوء الهدف المرجو من خارطة الطريق، لا بدّ من التذكير بإيجاز بالسياق الذي تعمل فيه البلديات اللبنانية قبل التطرّق إلى المنهجية المعتمدة في تنفيذ المشروع، لا سيما في ما يتعلق بكيفية اختيار البلديات الشريكة وإعداد مختلف الأنشطة. والغاية من هذا التمرين تحليل النتائج التي أفضت إليها تلك الأنشطة والتأمل في التوصيات الملموسة التي انبثقت عنها، توصلًا في نهاية الأمر إلى تعزيز دور البلديات اللبنانية في إدارة الهجرة.

السياق

تسعى خارطة الطريق إلى الاستجابة لاحتياجات البلديات اللبنانية التي بات يتعذر عليها، نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية السائدة، تلبية احتياجات كل من المهاجرين واللاجئين واللبنانيين على حد سواء.

فغياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بحكومة الهجرة وغياب الوضوح في الدور المناط بكل منها ينعكس سلبيًا على الإدارة التي تعتمد عليها بعض البلديات لموضوع الهجرة.

في العديد من البلدات اللبنانية، بات الفقر مستشريًا والاستقرار مهتزًا، ما نتج عنه شعور بعدم الأمان في صفوف اللبنانيين، وخلق توترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين واللاجئين، وساعد في انتشار خطاب معاد للأجانب.

المنهجية

لقد اتبع المشروع المحطات التالية في سبيل إعداد خارطة الطريق:



التعبئة: اختيار المدن الشريكة

ما هي البلديات اللبنانية البالغ عددها 18 التي تم انتقاؤها للمشاركة في هذا المشروع ولماذا؟ اختارت جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية إشراك عدد من البلديات واتحادات البلديات اللبنانية بحيث تعكس بتنوعها مختلف الإشكاليات التي تواجهها كل منطقة فضلاً عن التحديات المشتركة التي تواجهها البلديات كافة إزاء موضوع الهجرة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان البلدة، وتواجدها في مناطق ريفية أم حضرية، وقربها من العاصمة بيروت أو من الحدود السورية، إلخ.

فضلاً عن ذلك، وبدفع من البرامج التي نفذتها جمعية المدن المتحدة خلال السنوات المنصرمة، قام عدد من البلديات باستحداث مكاتب للتنمية المحلية سمحت للمجالس البلدية بالاعتماد على خبرات فنية متخصصة في تنفيذها لمشاريع التنمية المحلية. كما أن مكلفي التنمية

المحلية على اتصال بالعديد من منظمات المجتمع المدني، ما يخوّلهم الاضطلاع بدور هام في حوكمة الهجرة؛ هذا هو السبب وراء اختيار تلك البلديات.

وبعد انتهاء مرحلة التهيئة، أي بعد الانتهاء من عرض المشروع والموافقة عليه من الشركاء، قامت كل بلدية بتعيين منسق مكلف بمتابعة المشروع والحرص على مشاركة البلدية في الأنشطة القادمة.

الاستبيان الإلكتروني: المحاور الكبرى

في مرحلة ثانية، قامت جمعية المدن المتحدة/المكتب التقني للبلديات اللبنانية بصياغة استبيان إلكتروني طلبت من كافة المؤسسات البلدية المشاركة (18) الإجابة عليه. لقد أدمت 17 بلدية واتحاد بلديات على استكمال هذا الاستبيان (مراجعة جدول البلديات واتحادات البلديات التي استكملت الاستبيان وعدد المهاجرين فيها، ص. 5) مع التماس بعض المساعدة أحياناً من الجمعية عبر الهاتف. وسمح هذا الاستبيان بتشخيص واقع الهجرة في البلديات اللبنانية، وتحديد دور البلديات في إدارة الهجرة، وتبيان الأنشطة المعتمدة محلياً لإدارة الهجرة، والجهات المحلية والوطنية المعنية، فضلاً عن الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدية في هذا المجال.

كما قامت الجمعية بإعداد استبيان آخر خصّته به الجمعيات والمؤسسات الدولية (مراجعة جدول الهيئات التي استكملت الاستبيان ومجال اختصاصها، ص. 6). وقد سمح هذا الاستبيان بتبيان المشاريع التي وضعتها الجمعيات، والفئات التي استهدفتها، مع التركيز بوجه خاص على مدى تعاونها (أو عدم تعاونها) مع البلديات في هذا الإطار، وتصورها لدور البلديات في مجال الهجرة، وإمكانيات التعاون الحالية أو المستقبلية.

من ثم جرى تحليل تلك البيانات وإعداد برنامج الندوات الإلكترونية الثلاث على أساسها، بحيث يتسنى لكل من المنتخبيين المحليين ومكلفي التنمية المحلية والشرطة البلدية، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية ومجموعة المهاجرين واللاجئين، تحديد احتياجاتهم في مجال الهجرة والإدلاء بتوصياتهم وتبادل الخبرات وأمثلة عن ممارسات جيدة مع خبراء من منطقة كاتالونيا الإسبانية.

ورش العمل الإلكترونية: التباحث في نتائج الاستبيان

في مرحلة أولى، عُقدت ورشة عمل في أعقاب الاستبيان الأول بحضور البلديات اللبنانية: ورشة أولى مع أعضاء المجالس البلدية ومجالس الاتحادات في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2020، وورشة ثانية مع مكلفي التنمية المحلية وعناصر الشرطة البلدية وممثليهم في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكان الهدف من تلك اللقاءات عرض النتائج التي توصل إليها الاستبيان، والاستفادة من أمثلة عن ممارسات جيدة عرضها خبراء في مجال الهجرة من منطقة كاتالونيا الإسبانية تعكس الاهتمامات والاحتياجات التي حددتها البلديات اللبنانية في الاستبيان، ومناقشة الإجراءات التي اعتمدها بعض البلديات في لبنان، والتباحث في إمكانية تطبيقها في مناطق أخرى أو تنفيذها على نطاق أوسع أو ضمان استدامتها.

وكما للبلديات، طلب من الجمعيات أيضاً ملء الاستبيان المخصص لها. وسمحت نتائج ذلك الاستبيان بإجراء تحليل مقارنة مع نتائج الاستبيان الأول وإعداد برنامج ورشة العمل الثالثة المخصصة للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وممثلي مجموعة المهاجرين واللاجئين. وقد انعقدت ورشة العمل الثالثة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من أجل تنمية العمل المنجز مع البلديات، والتفكير في العلاقات وسبل التنسيق القائمة أو المحتملة مع البلديات في مجال الهجرة، والتعرّف على الأدوات والمنهجيات الممكن استخدامها لتعزيز العمل المشترك في هذا المجال. كما أتاحت ورشة العمل فرصة مناقشة بعض الأمثلة عن ممارسات جيدة عرضها خبراء من منطقة كاتالونيا.

الندوة الوطنية: عرض خارطة الطريق

أخيراً، تقرر عقد ندوة وطنية لاختتام المشروع وعرض العمل الذي تم إنجازه مع البلديات اللبنانية. فجميع المشاركين الممثلين للفئات التي استهدفتها ورش العمل والهيئات الوطنية والدولية مدعوون للمشاركة في هذا الندوة من أجل التعرف على خارطة الطريق واعتمادها، وتفعيل الحوار بين مختلف الجهات المعنية بالهجرة، والتفكير في اعتماد عدد من الأدوات والأساليب المقترحة بغية وضع خارطة الطريق موضع التنفيذ الفعلي.

جدول البلديات واتحادات البلديات التي استكملت الاستبيان وعدد المهاجرين فيها

عدد المهاجرين واللاجئين	طابع البلدة	المنطقة	عدد السكان	نوعها		البلدية/الاتحاد
				اتحاد بلديات	بلدية	
600 نازح سوري في تموز 2020	طابع ريفي	عكار	1,600		X	منجز
الأرقام غير متوافرة	طابع حضري	جبل لبنان	3,500		X	حومال
100 مهاجر أو لاجئ تقريباً	طابع ريفي	جبل لبنان	4,000		X	عينطورة
919 نازح في 29 شباط 2019	طابع ريفي	جبل لبنان	7,000		X	جعيثا
1,200 لاجئ	طابع ريفي	جبل لبنان	10,000		X	حماما
30,000 لاجئ سوري	طابع حضري الحدود السورية	بعلبك الهرمل	15,000		X	القاع
12,340 لاجئ سوري في العام 2016 - 6,600 في العام 2020	طابع حضري	بعلبك الهرمل	22,000		X	بريتال
7,500 لاجئ	طابع ريفي	النبطية		X		الحاصباني
3,000 لاجئ	طابع ريفي	جبل لبنان	37,900 51,250) مقيم موسمي)	X		الشوف سوجاتي
500 نازح ولاجئ	مدينة في ضواحي بيروت	جبل لبنان	65,000		X	فرن الشباك
5,000 إلى 6,000 نازح تقريباً	مدينة في ضواحي بيروت	جبل لبنان	100,000		X	سن الفيل
8,000 لاجئ	طابع ريفي	النبطية	100,000	X		القلعة
في نهاية 2018، 10,000 مهاجر ولاجئ، خاصة من السوريين والعراقيين	مدينة في ضواحي بيروت	جبل لبنان	150,000		X	الجديدة اليوشرية السد
51,824 لاجئ في العام 2017	طابع حضري	جبل لبنان	200,000	X		كسروان الفتوح
100,000 فلسطيني (مخيم عين الحلوة) و 3,500 أسرة من اللاجئين السوريين	مدينة	لبنان الجنوبي	250,000		X	صيدا
30,000 لاجئ فلسطيني و 96,229 لاجئ سوري	مدينة	لبنان الشمالي	700,000		X	طرابلس
أرقام غير متوافرة	مدينة	بيروت	800,000		X	بيروت
				4	13	المجموع

جدول الهيئات التي استكملت الاستبيان ومجال اختصاصها			
المنظمة	نوع المنظمة	مكان عملها	مجال عملها في لبنان
OIM المنظمة الدولية للهجرة	منظمة دولية	كامل الأراضي اللبنانية	دعم مالي مباشر للجمعيات
Amurt Lebanon	منظمة غير حكومية هندية تعمل في لبنان	جبل لبنان، بيروت	تعليم الأطفال، التدريب على وسائل الإعلام، برنامج للمساعدة على مواصلة الدراسة، دعم نفسي
AMEL مؤسسة عامل	جمعية لبنانية	جبل لبنان، بيروت، لبنان الجنوبي، النبطية، البقاع، بعلبك الهرمل	برنامج متعدد القطاعات في مجال الصحة والتعليم والحماية والتدريب والأمن الغذائي
IECD المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية	جمعية فرنسية تعمل في لبنان	جبل لبنان، النبطية، البقاع، بعلبك الهرمل	تدريب الشباب والكبار، التعليم الشامل للجميع، المساعدة على الانخراط في سوق العمل
AVSI	منظمة غير حكومية إيطالية تعمل في لبنان	بيروت، جبل لبنان، لبنان الشمالي، عكار	تعليم غير رسمي للأطفال السوريين، تدريب ومساعدة المراهقين والكبار على الانخراط في سوق العمل
Kafa منظمة كفي	منظمة غير حكومية لبنانية	بيروت	خدمات لضحايا العنف في صفوف العاملات المنزليات الأجانب، الدفاع عن مصالحهن، دعم قانوني واجتماعي، متابعة نفسية، تدريب وأنشطة توعية
Care international منظمة كير العالمية	منظمة غير حكومية أميركية تعمل في لبنان	عكار، لبنان الشمالي، جبل لبنان، بيروت، لبنان الجنوبي	دعم للاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة المتأثرة بالأزمة، إمداد بالمياه، منشآت صرف صحي، مواد غير غذائية ومساعدات نقدية
World Vision Liban منظمة الرؤية العالمية لبنان	منظمة غير حكومية دولية تعمل في المجال الإنساني	بيروت، جبل لبنان	مناصرة من أجل الاعتراف بحقوق المهاجرين، خاصة في مجال الدعم لاندماج الشباب في المجتمع
لجنة التنسيق / بلديتي برج حمود وسن القيل	تجمّع لـ 21 جمعية لبنانية ومركزين للخدمات الإنمائية	جبل لبنان	دعم مدرسي، دعم نفسي اجتماعي، تدريب مهني، حملات توعية، خدمات صحية

التحديات التي تطرحها الهجرة على المستوى المحلي

سوف يستعرض هذا القسم أبرز التحديات التي تعترض النهوض بالإدارة المحلية للهجرة، والتي أعربت عنها السلطات البلدية كما الجمعيات والمنظمات اللبنانية والدولية في إجاباتها على الاستبيان وخلال مشاركتها في ورش العمل. من جهة أخرى، ينطوي هذا القسم على بعض الأمثلة التي عرضها الشركاء الإسبان خلال ورش العمل الثلاث من أجل الإضاءة على هذا الموضوع وتوجيه العمل البلدي في لبنان.

الالتباس في تعريف المصطلحات

لقد كشف غياب الوضوح في المصطلحات المستخدمة للحديث عن الهجرة عن معرفة محدودة بالنصوص الدولية الناضجة للهجرة، لا بل بتعريف بعض المصطلحات. تديبًا لهذا الالتباس، سوف تستعرض هذه الوثيقة بإيجاز أبرز النصوص الدولية الناضجة لمسائل الهجرة مع توضيح الفرق بين المصطلحات والتعريف بكل من كلمة "مهاجر" و "لاجئ".

لقد اعتمدت الأسرة الدولية نصّين دوليين في موضوع الهجرة، هما الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، والميثاق العالمي للهجرة (أو ما يُعرف بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة) في كانون الأول/ديسمبر من العام 2018، وكلاهما ينبثقان عن إعلان نيويورك المعتمد في أيلول/سبتمبر من العام 2016. وباعتبار لبنان دولة موقعة على هذين الميثاقين¹، مع العلم أن ليس لهما صفة الإلزام القانوني، لا بد من البدء بتقديم عرض موجز للمضمون والهدف منهما.



الميثاق العالمي للهجرة

"لقد اعتمدت الأمم المتحدة الميثاق العالمي للهجرة رسميًا في شهر كانون الأول/ديسمبر 2018 في مراكش. وهو اتفاق يسلّم بأن الهجرة سمة مميزة لعالمنا الذي تسوده العولمة، حيث إنها تربط المجتمعات من الداخل وعبر جميع المناطق، مما يجعلنا جميعًا بلدان منشأ وعبور ومقصد. فنحن ندرك أن هناك حاجة مستمرة إلى جهود دولية من أجل تعزيز معرفتنا بالهجرة وتحليلنا لها، نظرًا لأن التفاهات المشتركة ستحسن السياسات التي تطلق العنان لإمكانات التنمية المستدامة للجميع.

فالميثاق العالمي للهجرة قائم على مبادئ مثل سيادة الدول وتقاسم المسؤوليات وعدم التمييز وحقوق الإنسان، ويسلّم بالحاجة إلى نهج شامل من أجل تعظيم الفوائد العامة للهجرة، مع معالجة المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد".

URL : <https://refugeesmigrants.un.org/fr/pacte-mondial-pour-les-migrations>

¹ ما هي أوجه الاختلاف بين هذين الميثاقين؟ <https://news.un.org/fr/story/2018/12/1031831>

فمجرد اعتماد ميثاقين منفصلين يدلّ على ضرورة التمييز بين مصطلحي "مهاجر" و"لاجئ"، مع الأخذ بالتعريف أدناه:

"اللاجئون هم أشخاص يعيشون خارج بلدهم الأصلي بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد أو الصراع أو ظروف أخرى مخلة بالأمن العام بشكل خطير، ويحتاجون نتيجةً لذلك إلى الحماية الدولية".

"بالرغم من عدم وجود تعريف قانوني رسمي لما يعرف بـ المهاجر الدولي، يتفق معظم الخبراء على أن المهاجر الدولي هو شخص يغير بلد إقامته المعتاد، بغض النظر عن سبب الهجرة أو الوضع القانوني. وبشكل عام، يتم التمييز بين الهجرة قصيرة الأجل أو الهجرة المؤقتة، والتي تغطي فترة الهجرة التي تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهراً، وبين الهجرة طويلة الأجل أو الدائمة، في إشارة إلى تغيير بلد الإقامة لمدة سنة واحدة أو أكثر".

الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

"يهدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أُقرّ في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى إتاحة أساس يكفل التقاسم المنصف والقابل للتنبؤ للأعباء والمسؤولية، خاصة وأن التوصل إلى حل مرض لحالات اللاجئين لن يتحقق بمعزل عن التعاون الدولي.

وتتمثل الأهداف الأساسية الأربعة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بما يلي:

- تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة؛
- تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات؛
- زيادة إمكانية اللجوء إلى الحلول المتمثلة بقبول اللاجئين في بلدان أخرى؛
- دعم تهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة.

فهذا الميثاق يوفّر للحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية خطة شاملة تضمن حصول الدول المضيفة على الدعم المطلوب وقدرة اللاجئين على عيش حياة منتجة".

URL : <https://www.unhcr.org/fr/vers-un-pacte-mondial-sur-les-refugies.html>

بالعودة إلى النتائج التي توصلت إليها الاستبيانات والأسباب التي عُزيت إليها هجرة الأجانب إلى الأراضي اللبنانية، ترتبط الهجرة بالدرجة الأولى بأسباب اقتصادية وسياسية بالنسبة إلى 100% من البلديات اللبنانية التي استكملت الاستبيان. 65% من البلديات أنت أيضاً على ذكر الأسباب الأمنية الناجمة عن الوضع السياسي السائد في البلدان المجاورة، ولا سيما الحرب الجارية في سوريا. كما الجدير ذكره في هذا السياق أن باقي البلديات والبالغة نسبتها 35% لم تربط الهجرة بحالة الأمنية.

غياب الإطار التشريعي الوطني

بدايةً، إن التحدي الأكبر للتدخل محلياً إزاء المهاجرين واللاجئين مرده غياب موقف واضح من قبل الدولة حول هذا الموضوع، وغياب الإطار التشريعي الناظم لشؤون الهجرة. في الواقع، لقد أظهرت نتائج الاستبيان أن وحدها بلديات بيروت والجديدة وبريتال وصيدا والقاع على معرفة بالتشريع الوطني المطبق بهذا الخصوص، أي قانون الأجانب (قانون 10 تموز/يوليو 1962 بشأن تنظيم الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه). وفي ذلك دليل على مدى الغموض الذي يلف الموقف الحكومي إزاء المهاجرين واللاجئين في لبنان، وغياب الإطار التشريعي الناظم لهذه المواضيع على الصعيد الوطني.

ما الذي يقدمه الإطار التشريعي الوطني عموماً؟ في إسبانيا، تبلورت التشريعات الوطنية التي ترعى موضوع الهجرة باعتماد قانون منذ العام 1985 عند انضمام إسبانيا للاتحاد الأوروبي. ومن ثم جرى تحديث هذا القانون بشأن حقوق الأجانب وحرّياتهم في العام 2000 للأخذ بالاعتبارات الاجتماعية. على ضوء هذا التشريع، تمكّنت البلديات الإسبانية من استحداث مراكز لاستقبال المهاجرين

² عند الحديث عن البلديات اللبنانية، تم حساب النسب المئوية ذات الصلة على أساس مجموعة من 17 بلدية ملأت الاستبيان. وعند الحديث عن الجمعيات والمنظمات الدولية، تم حساب النسب المئوية بالاعتماد على مجموعة من 9 مؤسسات استكملت الاستبيان.

ومساعدتهم على الاستقرار، علماً أن الغاية من تلك الخطط المحلية الاستجابة للتبعات والحاجات التي تولدها الهجرة، لا سيما في منطقة كاتلونيا. وهي تدور حول مواضيع مثل الصحة والتعليم وغيرها، بما يتفق مع الإطار التشريعي المعمول به على المستوى الوطني.

دور البلديات اللبنانية

أما البلديات اللبنانية، فهي تحدّد دورها في هذا السياق بالاستناد إلى قانون البلديات رقم 1977/118. ولا يأتي هذا القانون على ذكر المهاجرين واللّاجئين مباشرة، غير أنه ينطبق على السكان المقيمين في النطاق البلدي عمومًا، ما يوفر إطارًا يحدّد إطار العمل البلدي من دون أن يذكر بالتحديد دور البلدية في مجال الهجرة.

ويُلاحظ في هذا الصدد شبه غياب اتحادات البلديات، والتي غالبًا ما تبقى بعيدة عن إدارة الهجرة نظرًا بوجه خاص لحدائثة عهدها نسبيًا في لبنان. وفي ذلك دلالة على أن التدخّل في مجال الهجرة محصور في الوقت الحاضر بالبلديات، وهذا لا يدلّ على غياب الإرادة السياسية لدى الاتحادات، بل على ضرورة الإحاطة العميقة بالعمل الميداني الذي تبقى البلدية هي الحلقة الأكثر استعدادًا له في الوقت الحاضر.

وبغياب أي إطار تشريعي في ما عدا القانون البلدي، تقتصر التحركات المحلية في مجال الهجرة على أنشطة تدرج ضمن السياسات المحلية المخصصة لمواضيع أخرى (مثل الإسكان والصحة والتعليم وغيرها)، ما يبرز غياب أية سياسة محلية فعلية مختصة بموضوع الهجرة.

احتياجات البلديات اللبنانية

إلى جانب الصعوبة التي تواجهها البلديات في تحديد دورها على ضوء التشريعات التي تنظم العمل البلدي في مجال الهجرة، ما هي أبرز العراقيل التي تحول دون اعتماد سياسة محلية بشأن الهجرة؟

لا بدّ بدايةً من التذكير بأن عدد "المهاجرين" و"اللّاجئين" ليس معروفًا تمامًا المعرفة، ما يعيق القيام بأية إسقاطات وبلورة أية استراتيجيات محلية في هذا المجال. في الواقع، لا تعتمد البلديات أية إجراءات مُمكنة لإحصاء سكانها، واستخدامها للوسائل الإلكترونية يختلف باختلاف البلديات والسنين. كما تتفاوت الأرقام مع الوقت، حتى لو كانت البلديات تشهد حاليًا تراجعًا ملموسًا في عدد المهاجرين واللّاجئين. كذلك الأمر، فإن الجمعيات الأهلية كما المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في هذا المجال لا يصلها سوى كمّ محدود من البيانات، ما يبرز النقص الكبير في تعداد المهاجرين واللّاجئين.

من ناحية أخرى، من المحتمل بالنسبة لبعض البلديات ألا تعتبر إدارة الهجرة ذات أولوية بالنسبة إليها، لا سيما بالنظر إلى التحديات السياسية الكبرى التي تطرحها. غير أن البلديات مستعدة للتدخل: 65% من البلديات اللبنانية تأسف لكونها تفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة، في حين أن 71% أشارت إلى النقص في الموارد الفنية، و 76% أتت على ذكر النقص الكبير في مواردها المالية حاليًا، مع العلم أن هذه الموارد الثلاثة متداخلة مع بعضها البعض.

وأفادت البلديات عن رغبتها في التحرك شريطة الاستجابة للحاجات الآتية:

- تدريب الطاقم البلدي (94%)
- مساعدة مالية (88%)
- دعم فني من الجمعيات الأهلية (71%)
- دعم سياسي من الدولة (35%).

وفي هذا الصدد، أفادت 8 من أصل 9 جمعيات ومنظمات استكملت الاستبيان أنها مستعدة لمساندة البلديات اللبنانية في هذا المجال: 62% من الجمعيات عرضت خدماتها من أجل تدريب الموظفين والمنتخبين في البلديات في حين اقترحت 87% منها إطلاق أنشطة توعوية لموظفي البلدية والأهالي، و 25% تطوعت لتقديم الدعم الفني للطاقم البلدي، خاصة في معرض الإعداد لخطة العمل المطلوبة.

يمكن لأنشطة التدريب أن تستجيب للكثير من التوقعات، حيث أن ثلث البلديات المشاركة في المسح فقط مجهزة بقسم أو لديها شخص مسؤول عن مواضيع الهجرة. و60% فقط من هؤلاء الأشخاص قد خضعوا لتدريبات لا ترتبط مباشرة بالإدارة المحلية للهجرة، مع العلم أن دورهم متغير للغاية، فنصفهم يؤدي دور المنسق في حين أن الربع مسؤول عن تنفيذ الأنشطة المقررة والربع الأخير مسؤول عن متابعة وتقييم الأنشطة بعد تنفيذها.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير المتوخى من عناصر الشرطة البلدية، فهم على الأرض في 94% من الحالات. وهم يتولون أعمال الإحصاء والتبليغ والوساطة، غير أن مهمتهم الأساسية تتمثل بضبط الأمن داخل النطاق البلدي. بالفعل، لقد تبلور تصور جماعي مفاده أن التعامل مع المهاجرين واللاجئين طبيعته أمنية. فكما ورد في مقدمة هذه الوثيقة، لقد تسبب الوجود الكثيف لللاجئين على الأراضي اللبنانية بخلل ديموغرافي في بعض الأحيان والتخوف المتبادل بين المجتمعات المضيفة ومجموعة المهاجرين. وهو مناخ لا بد من تهدئته، غير أن التعامل مع هذا الواقع يكاد ينحصر بالمقاربة الأمنية في الوقت الحاضر. ورغم ذلك، لا بد من الإقرار بأن 82% من عناصر الشرطة البلدية العاملين على الأرض لم يخضعوا لأي تدريب متخصص في إدارة الهجرة، أو أقله بالنسبة للمقاربة الواجب اعتمادها بغية لعب دور الوسيط ونزع فتيل النزاعات المحتملة. لهذا السبب تتسق الشرطة البلدية عملها مع قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني في أغلب الحالات، كما مع الجمعيات المحلية والمؤسسات الدولية.

التواصل والتنسيق مع الجهات المحلية والوطنية والدولية

أخيراً، سوف نتطرق إلى علاقات التعاون والتنسيق على مختلف المستويات بين مجموعة الجهات المعنية بموضوع الهجرة، مع العلم أن النسب المئوية أدناه تعكس آراء 17 بلدية واتحاد بلديات لبنانية.

يرد فيما يلي تعداد لأبرز الجهات المعنية بتنفيذ أنشطة محلية في مجال الهجرة، إلى جانب البلديات، مع الإشارة إلى أن التنسيق معدوم أو شبه معدوم بين البلديات والهيئات المدونة باللون الأزرق:

- 65%³ الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية
- 59% دوائر الدولة اللاحصرية (20% مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية)
- 59% قوى الأمن الداخلي
- 53% الوزارات (33% وزارة الشؤون الاجتماعية، 12% وزارة الداخلية والبلديات، 45% وزارات غير محددة)
- 53% الجيش
- 59% المنظمات الدولية
- 53% الجامعات
- 47% مجموعة المهاجرين واللاجئين
- 47% المؤسسات الخاصة
- 47% شركاء التعاون اللامركزي

تنسيق معدوم أو شبه معدوم مع البلديات بشأن التدابير المحلية لإدارة الهجرة

أما العلاقة مع الدولة (أو الدوائر اللاحصرية للدولة) فنقتصر على التماس الدولة للمعلومات من البلديات في 71% من الحالات. بالمقابل، 30% من البلديات سبق أن طلبت من الدولة التدخل، غير أنها لم تذكر ما آلت إليه تلك الاتصالات.

أخيراً إن العلاقة بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحلية من جهة وبين المنظمات الدولية من جهة أخرى راسخة وممتينة. من أصل 9 جمعيات ومؤسسات وهيئات أكملت الاستبيان، 77% من بينها ذكرت أنها على تواصل مع البلديات و 33% على تواصل مع اتحادات البلديات. وفي معظم الحالات، الجمعية هي من بادر إلى الاتصال بالمؤسسة البلدية. ويُعتبر التواصل جيداً لا بل جيداً جداً في حال وجوده، ويتم بصورة أساسية من خلال رئيس البلدية أو رئيس الاتحاد أو أحد أعضاء المجلس البلدي. غير أن المتابعة متقطعة وتفتقر إلى الانتظام، ما يؤثر سلبيًا على تنسيق المساعي من أجل إدارة الهجرة. فصحيح أن الجمعيات معتادة على عقد اجتماعات منتظمة لمعالجة المواضيع المتصلة بالهجرة، غير أن هذا الأمر لا ينسحب على البلديات حيث تتدنى تلك النسبة لديها إلى 35%.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أعرب كلاهما عن استعداده لتطوير العلاقات المتبادلة من أجل حشد الدعم السياسي المحلي وتجنب النزاعات مع السكان اللبنانيين، والاستفادة من قاعدة بيانات بشأن الهجرة والوصول إلى عدد أكبر من المهاجرين واللاجئين. فذلك يمكن البلديات من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في مجال الهجرة بدل الاكتفاء بالاطلاع على المشاريع التي تنفذها هيئات المجتمع المدني...

³ تعكس هذه النسب المئوية عدد البلديات الشريكة التي ذكرت تلك الجهات باعتبارها الجهات التي تتواصل معها في تنفيذها لتدابير أو برامج أو مشاريع متصلة بالهجرة. وهي تستند إلى نتائج الاستبيانات الـ 17 التي جرى استكمالها.

خارطة الطريق

إعداد خطة العمل وصياغة التوصيات

لقد سمحت نتائج الاستبيانات والمناقشات التي جرت خلال ورش العمل ببلورة مسودة مقترحات وخطة عمل تعرضها هذه الوثيقة بغية تشجيع البلديات على التدخل في إدارة الهجرة. وتتم تلك المقترحات عن رغبة جميع البلديات المشاركة بتولي دور أكبر في الإجراءات/المشاريع الرامية إلى إدارة الهجرة ضمن نطاقها البلدي.

من المفترض أن الالتباس في تعريف المصطلحات المستعملة في موضوع الهجرة قد زال بعض الشيء بفضل التعريفات التي أوردتها هذه الوثيقة أعلاه. في ما عدا ذلك، إن الوضوح في التعريف بتلك المصطلحات وتكييفها مع السياق اللبناني ليس من مسؤولية البلديات ولا الهيئات الأهلية المحلية بقدر ما هو من اختصاص الدولة اللبنانية من خلال اعتمادها لإطار تشريعي وطني ينطبق على مختلف المهاجرين واللاجئين في لبنان.

صحيح أن التوصيات الآتية تتوجه إلى البلديات اللبنانية، إلا أن الدولة مدعوة أيضاً إلى استحداث لجنة وزارية تضم ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية بإدارة المهاجرين واللاجئين في لبنان، إلى جانب ممثلي الدوائر الرسمية اللاحصرية والبلديات والجيش وقوى الشرطة والجمعيات الأهلية، على أن تهدف هذه اللجنة إلى إحصاء مختلف الجهات القادرة على التدخل في هذا المجال وتحديد دور البلديات تحديداً واضحاً والدعم الذي تتعهد الدولة بمده للبلديات. كما باستطاعة الدولة أن تفكر في استحداث قاعدة بيانات مشتركة بين مختلف الجهات المعنية.

ويجوز لتلك اللجنة الاجتماع بوتيرة سنوية من أجل إدخال التعديلات اللازمة على صلاحيات البلديات والموارد المخصصة لها، وتحديد محاور العمل الاستراتيجية على المستوى الوطني، توصلاً إلى التأثير على الاستراتيجيات البلدية المحلية الواجب تنفيذها.

خطة عمل مقترحة من أجل البلديات اللبنانية في مجال الهجرة

1 - تعزيز دور البلديات اللبنانية في مجال الهجرة

رقم 1: اعتماد استراتيجية محلية لموضوع الهجرة على مستوى كل بلدية وكل اتحاد بلديات (مع تحديد الأهداف، والجهات المعنية، والمدة الزمنية، والموارد المتاحة) من خلال الاضطلاع مع الجمعيات الأهلية التي تعتنى بفئات المهاجرين و/أو اللاجئين في تحديد الأهداف المرجوة.

رقم 2: إعداد قاعدة بيانات إلكترونية داخل البلديات تمدها البلديات بالمعلومات استناداً إلى نتائج الدراسات حول السكان والسكن أو على البيانات الإدارية (مثلاً الإجراءات الإدارية لتسجيل الأجانب أو منحهم تصريح إقامة أو تأشيرة عمل أو تصريح الدراسة...).

تسمح قاعدة البيانات بتحديد عدد المهاجرين وتدفقاتهم وتحليل الأرقام (الأعداد والأنشطة والأصول، إلخ.) بغية فهم أفضل لحاجاتهم، وتطوير الخطط والمشاريع التي تستجيب لها وتنفيذها وبذلك ضمان السلم الاجتماعي في لبنان والمحافظة على ديناميكية إقتصادية فعالة.

رقم 3: استحداث مكتب استعلامات داخل البلديات بغية إطلاع المهاجرين واللاجئين على حقوقهم، والإجراءات الواجب اتباعها لاستصدار الأوراق الرسمية، وكيفية البحث عن عمل وإدخال الأطفال إلى المدارس، والاستعلام عن الخدمات التي تقدمها الدولة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، إلخ. (مراجعة الفقرة بعنوان نموذج يحتذى به، ص. 14).

يمكن استحداث مكاتب الاستعلامات التي تكون متاحة للعموم داخل مكاتب التنمية المحلية القائمة أصلاً في عدد من البلديات، أو تأسيسها داخل البلديات التي لا تملك مكاتب للتنمية المحلية. وهي لن تكون منفصلة عن باقي الدوائر البلدية، بل ستكون أشبه بشباك استعلامات يفتح أبوابه في الأوقات التي تحددها البلدية، بوجود طاقم متفوغ أو غير متفوغ لها.

رقم 4: إعداد الدورات التدريبية بالشراكة مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية، بحيث يشارك فيها جنباً إلى جنب كل من موظفي البلدية وممثلي الجمعيات الأهلية وممثلي مجموعة المهاجرين واللاجئين، كي يتسنى للجميع أن يتعرفوا على بعضهم البعض ويتمكنوا من فهم احتياجات وواجبات بعضهم البعض.

يمكن للدورات التدريبية أن تعالج مواضيع عامة تخص كل البلديات ويجوز التعمق في هذه المواضيع وفقاً لخصائص كل بلدية وتحدياتها.

يمكن للدورات التدريبية أن تعالج المواضيع التالية: التوسط لحل النزاعات، التنوع الثقافي (الدين، التقاليد، المصطلحات الأساسية، إلخ.)، حقوق العمال المهاجرين، المساواة بين الجنسين (مراجعة الفقرة بعنوان نموذج يحتذى به، ص. 14)، مكافحة الهاشاشة (في التغذية والسكن والعمل)، آلية عمل مكاتب الاستعلامات. يمكن أيضاً تنظيم التدريبات حول مفهوم الشرطة المجتمعية لعناصر الشرطة البلدية.

رقم 5: تقديم الدعم الفني للموظفين البلديين. ولهذا الدعم الفني أشكال متعددة: الدعم في جمع البيانات، والدعم في تطوير الاستراتيجيات المحلية، والدعم في تنظيم ورش عمل تشاركية مع المهاجرين واللاجئين.

رقم 6: إطلاق حملات توعية بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية تتوجه للبنانيين والمهاجرين واللاجئين حول مواضيع مثل التنوع الثقافي والفوائد التي يعود بها التنوع الثقافي على المجتمع (الأعياد الدينية، التقاليد، إلخ.) يمكن الاستفادة من الخبرة المديدة التي اكتسبتها الجمعيات اللبنانية والدولية لتنظيم لقاءات مثل الطاولات المستديرة ومعارض الصور وغيرها.

رقم 7: إعداد دليل وطني لاستقبال المهاجرين و/أو اللاجئين، بغية إطلاعهم على المرافق العامة وتزويدهم بأرقام الاتصال في حالات الطوارئ وتوطيد العيش المشترك (مراجعة الفقرة بعنوان نموذج يحتذى به، ص. 14)، على أن يوضع هذا الدليل بمتناول الجميع على المنصات الإلكترونية وفي مكاتب الاستعلامات داخل البلدية. من المستحسن أن يكون هذا الدليل الذي يعده موظفو البلدية بدعم من الجمعيات المحلية موجزاً ومدعماً بالصور والرسوم البيانية قدر الإمكان، لتزويد الفئات المستهدفة بالمعلومات المفيدة بطريقة مبسطة. يجب أيضاً ترجمة هذه الوثيقة إلى جميع لغات المهاجرين في لبنان. يمكن للبلديات أن تستخدم هذه الوثيقة وتضيف إليها التفاصيل التي تخص نطاقها المحلي.

رقم 1: جمع البلديات اللبنانية ضمن هيئة مرجعية تمثلها لآء الهيئات الرسمية الحكومية والمجتمع المدني في المواضيع المتصلة بالهجرة.

يمكن للجنة رؤساء البلديات اللبنانية أن تضطلع بهذا الدور. يوصى بأن تكون تلك الهيئة ممثلة داخل الفريق المعني بتنسيق العمال المهاجرين (MWCG) المستحدث ضمن المنظمة الدولية للهجرة (IOM). كما يوصى بأن تضم تلك الهيئة ممثلين عن البلديات، ما يسمح بتعميم المعلومات المستجدة على كافة البلديات، فضلاً عن ممارسة الضغط على ممثلي الدولة والمجتمع المدني بغية المنصرة لإطلاق أنشطة من أجل المهاجرين واللاجئين و/أو بالتعاون معهم. ويمكن بذلك المساهمة في تطوير استراتيجية أو سياسة وطنية في مجال الهجرة في لبنان.

رقم 2: تطوير أدوات للتواصل/التنسيق ما بين البلديات والهيئات الحكومية كوزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الإجتماعية ومراكز الخدمات الإجتماعية التابعة لها من جهة، والبلديات والجهات الفاعلة في الجمعيات المحلية والمنظمات من جهة أخرى.

مثلاً: يمكن استحداث منصة لإبقاء الجهات المعنية بموضوع الهجرة مطلعة على وضع المهاجرين في لبنان، واللقاءات التي قد تُنظَّم حول موضوع الهجرة والممارسات الفضلى التي قد تُنفَّذ في هذا المجال. كما ويمكن إنشاء منصة حولية لتبادل مختلف المعلومات المفيدة ذات الصلة بموضوع الهجرة (التشريعات الجديدة، بيانات الإحصاءات، إلخ).

رقم 3: عقد لقاءات وطنية سنويًا بالتنسيق مع الجمعيات للوقوف على التطورات الحاصلة خلال السنة من حيث أعداد المهاجرين واللاجئين في لبنان والمشرع المنفذة والقوانين الجديدة والمشرع المستقبلية، بغية تعميم آخر المستجدات على كافة الجهات الناشطة في مجال الهجرة وتوعية الدولة اللبنانية على الواقع المحلي ومنصرة البلديات والمؤسسات البلدية لدى الجهات المانحة.

نموذج يُحتذى به: إنشاء مكتب للاستعلامات

مشروع I-Migr من إعداد منظمة CIES Onlus الإيطالية، فرع تونس (مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة)

لقد تم إنشاء مراكز للاستعلام وتوجيه المهاجرين، وهي متاحة لطالبي المعلومات إما مباشرة وإما عبر الوسائل الإلكترونية. والهدف من تلك المراكز مساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمعات المضيفة من خلال التعرّف بصورة أفضل على حقوقهم والخدمات الكفيلة بتلبية احتياجاتهم الأساسية والتمكّن بالتالي من تحسين مستوى معيشتهم.

CIES Onlus – Section Tunisie : www.cies.it

نموذج يُحتذى به: الشرطة البلدية شرطة مجتمعية



مدينة ترأسا الإسبانية

تسمح دوريات الشرطة المجتمعية بإحلال الأمن والوقاية من أعمال العنف والحوادث الأمنية. وغايتها إبقاء عناصر الشرطة البلدية على اتصال يومي بالأهالي ومختلف فعاليات المجتمع المدني، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين، من أجل التماس احتياجاتهم ورصد أية مشاكل في الشارع، والوقاية من الإشكاليات الأمنية، والتدخل مباشرة عند الضرورة.

وتتولى الشرطة البلدية هذه المهام من خلال السير في الشوارع والقيام بدوريات يومية، مع التركيز بانتظام على نقاط معينة داخل البلدة (مداخل المدارس عند بداية ونهاية الدوام المدرسي، إلخ) وعقد اللقاءات الدورية مع اللجان الأهلية وتجمعات التجار والجمعيات الرياضية والثقافية وغيرها، بغية تبادل المعلومات ومتابعة الوضع الأمني.

Ajuntament de Terrassa : <https://aoberta.terrassa.cat/>

نموذج يُحتذى به: إعداد دليل الاحتضان

مجلس مقاطعة برشلونة

يسمح هذا الدليل بمواكبة المهاجرين وتوجيههم نحو الدوائر المختصة. وهذا الدليل المبسط والمدعم بالرسوم البيانية يحتوي على بيانات أساسية مثل أرقام الاتصال بأبرز الإدارات وعنوان بعض الدوائر والجهات التي تقدّم مساعدات من أجل تسجيل الأطفال في المدارس أو البحث عن عمل.

Diputacio de Barcelona : <https://www.diba.cat/>

BENVINGUTS I BENVINGUDES A
MATARÓ
GUIA D'ACOLLIDA

مرحبا بكم في مطارو
دليل الاحتضان



جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية (BTVL)

الهاتف: +961 1 649900

البريد الإلكتروني: contact@bt-villes.org

الموقع الإلكتروني: <http://www.bt-villes.org>

تابعوا صفحتنا على فايسبوك: [page Facebook](#)



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra



Diputació
Barcelona

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومجلس مقاطعة برشلونة. إن جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية هي وحدها مسؤولة عن محتوى هذه الوثيقة الذي لا يعكس بأي شكل من الأشكال آراء الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أو مجلس مقاطعة برشلونة.